

Distr.
GENERAL

HRI/CORE/1/Add.51/Rev.1
16 July 1996
ARABIC
Original: FRENCH

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان



وثيقة أساسية تشكل الجزء الأول من تقارير الدول الأطراف

السنغال

[٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥]

أولا - الأرض والسكان

١- جمهورية السنغال دولة تنتمي إلى القارة الأفريقية، في جزئها الاستوائي السوداني. وهي تقع ما بين ١٢-١٨ و ١٦-٤١ من خط العرض شمالا على مساحة قدرها ٤٠٠ ٢٠١ كم^٢. وتحدها شمالا جمهورية موريتانيا الإسلامية، وشرقا جمهورية مالي، وجنوبا جمهورية غينيا وجمهورية غينيا - بيساو، وغربا المحيط الأطلسي.

٢- وُقِدَّرَ عدد سكان السنغال في شهر أيار/مايو ١٩٨٨ بـ ٣٠٠ ٠٠٠ ٧ نسمة، موزعين على نحو غير متساو على امتداد الإقليم الوطني مع تركيز بشري كبير في داكار التي تضم ٧٠٧ ٢ نسمة في الكيلومتر المربع مقابل ١٤٠ نسمة في الكيلومتر المربع في تيبس وديوربيل و٦ نسمات في الكيلومتر المربع في منطقة تامباكوندا الشرقية التي تمثل مع ذلك خُمس مساحة البلد الكلية.

٣- ومتوسط الكثافة السكانية هو ٣٥ نسمة في الكيلومتر المربع. وبلغ معدل النمو السنوي لهؤلاء السكان ما بين تعدادي عام ١٩٦٧ و عام ١٩٨٨ ٣,٨ في المائة مقابل متوسط وطني قدره ٢,٩ في المائة.

٤- وسكان السنغال موزعون في ثلاث فئات كبيرة بحسب العمر:

الفئة	عدد الذكور	عدد الإناث	المجموع	النسبة المئوية
- ٢٠ سنة	١ ٩٥٩ ١٥٣	٢ ٠١٧ ٦٠٩	٣ ٩٧٦ ٧٨٢	٥٧,٧
٢٠ إلى ٥٩ سنة	١ ٣١٣ ٣٧١	١ ٣٥٩ ٣١٩	٢ ٥٧٣ ٢٧٧	٣٧,٣
٦٠ سنة فما فوق	١٨٠ ٣٤٥	١٦٢ ٢٢٤	٣٤٦ ٧٤٩	٥,٠

٥- وخلال التعداد العام الذي أجري سنة ١٩٨٨، لوحظ ما يلي فيما يخص الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم ١٥ سنة: ٥٣ في المائة من الرجال متزوجون و٦٨ من النساء متزوجات. ولم تبلغ نسبة العزاب إلا ٤٤ في المائة بالنسبة للرجال و١٩ في المائة بالنسبة للنساء.

٦- وفيما يخص توزيع هؤلاء السكان حسب الجنسية، يلاحظ أن عدد المواطنين السنغاليين يبلغ ٤١٧ ٧٧٣ ٦ نسمة أي ٩٨ في المائة من السكان بينما يبلغ عدد غير السنغاليين المقيدين في سجل الأجانب ٣٩١ ١٢٣ أي ١,٨ في المائة من السكان.

٧- ويمثل الأجانب ١,٨ في المائة من السكان. وفيما يخص التوزيع الإثني لهؤلاء السكان، هناك ٧ مجموعات إثنية رئيسية في السنغال:

النسبة المئوية من السكان	العدد	المجموعة الإثنية
٤٢,٧	٢ ٨٩٠ ٢٠٤	وولوف
١٤,٩	١ ٠٠٩ ٩٢١	سيرير
١٤,٤	٩٧٨ ٣٦٦	بوله
٩,٣	٦٣١ ٨٩٢	توكولور
٥,٣	٣٥٧ ٦٧٢	ديولا
٤,٢	٢٨٨ ٤٠٢	ماندينغ
١,٧	١٣٣ ١٨٤	ساراكولي - سونينكي
٧,٥	٥٠٣ ٥٧٨	إثنيات أخرى

٨- واللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية لجمهورية السنغال لكن هناك ست لغات وطنية أخرى دارجة ومُعترف بها في الدستور. وهذه اللغات هي الوولوف والبولار والسيرير والماندينغ والديولا والساراكولي/السونينكي.

وفيما يخص توزيع السكان حسب اللغات الدارجة، يوجد في السنغال ستة لغات رئيسية معترف بها في الدستور هي:

النسبة المئوية من السكان	العدد	اللغات الدارجة
٧١,٣	٤ ٨٢٨ ٢٦٢	الوولوف
٢٤,٦	١ ٦٦٨ ٠٠٠	بولار
١٣,٧	٩٣٠ ٥٨٥	سيرير
٦,٦	٤٤٥ ٣١٣	ماندينغ
٥,٥	٣٧٦ ٣٦٨	ديولا
١,٥	١٠٣ ٠٥٧	ساراكولي/سنونينكي

٩- وفيما يتعلق بالأديان الممارسة، هناك ثلاثة أديان رئيسية في السنغال هي:

الدين الإسلامي، ٩٤ في المائة من السكان؛

الدين المسيحي، ٥ في المائة من السكان؛

أديان أخرى، ١ في المائة من السكان.

وتمارس كافة المجموعات الإثنية في البلد الدين الإسلامي، ويوجد المسيحيون بوجه عام على الساحل الصغير بين مجموعتي السيرير والديولا وفي جنوب البلاد.

١٠- وفيما يتعلق بالتحضر، يلاحظ نفس التفاوت حيث يعيش في داكار ٩٦ في المائة من سكان المدن، في حين أن معدل التحضر في جميع المناطق الأخرى يقل عن المتوسط الوطني الذي يبلغ ٣٩ في المائة.

١١- ويبلغ متوسط العمر المتوقع للفرد ٥٤ سنة في السنغال. ويبلغ معدل وفيات الرضع (من صفر إلى سنة واحدة) ٨,٦ في المائة. أما معدل وفيات الأطفال (من سنة واحدة إلى أربع سنوات) فيبلغ ١١,٣ في المائة. ويبلغ معدل وفيات الأمهات في المناطق الحضرية ٤٥٠ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة؛ وفي المناطق الريفية ٩٥٠ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة. ويبلغ معدل الخصوبة ٦,٨ أطفال للمرأة الواحدة، بينما يبلغ معدل العزوبة القطعية ٠,٥ في المائة. والفترة بين الحملين هي ٣٣ شهرا.

١٢- وانخفض معدل الأمية من ٨٦,٨ في المائة في عام ١٩٧٦ إلى ٧٩ في المائة في عام ١٩٨٨ بالنسبة للنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ سنة ومن ٧٨,١ في المائة في عام ١٩٧٦ إلى ٦٢,٦ في المائة في عام ١٩٨٨ بالنسبة للذكور البالغين من العمر ١٥ سنة فما فوق.

١٣- وترد أدناه قائمة بالمؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية:

تراوح الدخل القومي بين ٧٤٨ ٢١٠ فرنكا في عام ١٩٨٩ و ٦٠٦ ٢٢٠ فرنكا من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي مما يمثل زيادة قدرها ٤,٧ في المائة؛

انخفض معدل التضخم من ١٢ في المائة في عام ١٩٨٤ إلى ٢ في المائة في عام ١٩٨٩. وبلغ ٣٤ في المائة في نهاية عام ١٩٩٤. ويرجع السبب في ذلك إلى تخفيض قيمة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي.

تقدر قيمة الدين الخارجي في عام ١٩٩٢ بزهاء ٨٠٠ مليار من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي.

ثانيا - الهيكل السياسي العام

١٤- جمهورية السنغال هي أحد الأقاليم الفرنسية السابقة ولها ماض سياسي غني جدا. وقد أُعلنت دولة مستقلة وذات سيادة في ٤ نيسان/أبريل ١٩٦٠ إذ نقلت إليها الاختصاصات التي كان معهودا بها حتى ذلك التاريخ إلى الكومنولث الفرنسي الذي أنشئ بموجب دستور ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٨.

١٥- وشمل أول تنظيم مؤسسي في بداية الأمر اعتماد نظام جمهوري يقوم على الفصل بين السلطات أي بين سلطة تنفيذية مكونة من رئيس للجمهورية ورئيس لمجلس الوزراء ومكلفة بتصميم وتنفيذ السياسة الوطنية والدولية للبلد، وسلطة تشريعية، هي أمينة السيادة الوطنية، مكونة من مجلس يضم ٦٠ نائبا منتخبين بالافتراع العام، وسلطة قضائية تمارسها المحكمة العليا المكلفة بإعلاء كلمة القانون كاملا والتي تقوم في آن واحد بدور المجلس الدستوري ومجلس الدولة ومحكمة النقض.

١٦- وأدّت أول أزمة حكومية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢ الى انتهاء ثنائية الرأس هذه داخل السلطة التنفيذية والى انشاء نظام رئاسي مَرَكَز مع رئيس للدولة مسؤول وحده أمام الشعب. ولكن، أُبقي على البرلمان والمحكمة العليا بوضعهما الأصلي. ولوحظ أخيرا، مع هذا التعزيز للسلطة التنفيذية، اختفاء جميع أحزاب المعارضة وإنشاء احادية حزبية مع الحزب الوحيد الحاكم.

١٧- وقد أدّت الأزمة المدرسية والجامعية الكبيرة، التي بدأت في عام ١٩٦٨ وامتدّت حتى عام ١٩٧٠، الى اخضاع النظام لمحنة قاسية والى التعديل الدستوري الذي كرّس العودة الى النظام الرئاسي غير المَرَكَز، مع انشاء منصب رئيس الوزراء الذي يعيّنهُ رئيس الجمهورية ويعزله. غير أن هذا التعديل لم يمَس المؤسساتين الآخرين، أي البرلمان والمحكمة العليا.

١٨- وكان لا بد من الانتظار حتى عام ١٩٧٤ لرؤية رياح التعددية السياسية تهب على البلاد مع السماح بانشاء أحزاب سياسية وإن اقتصر على ثلاثة أحزاب حصرا. ولكن، تجدر الإشارة الى أنه في ذلك التاريخ، من بين الخمسين دولة التي كانت تضمّها القارة الافريقية، لم يكن يقبل التعددية الحزبية غير خمس دول فقط. وبالتالي، فقد مثل ذلك خطوة هامة للسنغال في طريق إشاعة الديمقراطية.

١٩- وفي عام ١٩٨٠، ونتيجة لتعديل دستوري أُجري قبل بضع سنوات، شهدت البلاد تغييرا هاما على رأس الدولة، مع استقالة أول رئيس للجمهورية، إذ حل محله رئيس الوزراء. وعيّن رئيس جديد للوزراء لاختتام الدورة التشريعية التي بدأت في عام ١٩٧٨. وهكذا، في أيار/مايو ١٩٨٣، غداة الانتخابات الرئاسية والتشريعية، أُلغي منصب رئيس الوزراء، مما كرّس مرة أخرى العودة الى النظام الرئاسي.

٢٠- وتجدر الإشارة مع ذلك الى حدوث تغيير هام، تمثل في انشاء تعددية سياسية كاملة، تتيح ممارسة الديمقراطية الحرة في البلاد، وقد ترتب على ذلك انشاء حوالي ٢٠ حزبا سياسيا حتى يومنا هذا. وارتفع عدد النواب من ٦٠ نائبا الى ١٢٠ نائبا في عام ١٩٨٣.

٢١- وشهدت الأيام التي تلت انتخابات عام ١٩٨٨ اضطرابات بسبب أهمية وتطور أحزاب المعارضة التي رفضت نتائج هذه الانتخابات. وقامت السلطات العامة، مستخلصة دروسا من هذه الأحداث، ببدء عملية جديدة لتعديل الدستور تميزت بعودة منصب رئيس الوزراء في عام ١٩٩١ وتشكيل حكومة مفتوحة لحزبين سياسيين معارضين.

٢٢- وأدى تعزيز الخيار الديمقراطي الى انشاء منصب "وسيط الجمهورية"، ومهمته هي تذكير السلطة التنفيذية بواجبها في مراعاة حقوق الانسان الأساسية في علاقاتها مع الرعايا.

٢٣- ولم يفلت الجهاز القضائي من رياح الاصلاح هذه. وهكذا، ألغيت المحكمة العليا في عام ١٩٩٢ بعد ٣٣ سنة من انشائها، وبعد أن حققت أهدافها المتعلقة بتوحيد القانون والقضاء. وحل محلها المجلس الدستوري ومجلس الدولة ومحكمة النقض.

٢٤- وفي نفس السنة تم اصلاح القانون الانتخابي مع ادخال ثلاثة تغييرات هامة: تخفيض السن المؤهلة للانتخاب من ٢١ سنة الى ١٨ سنة، مما أثر تأثيرا كبيرا على هيئة الناخبين السنغالية، وتحديد الولاية الرئاسية باثنتين من سبع سنوات، كدليل على ضمان حصول تعاقب أكبر على مستوى القضاء الأعلى، ونقل الرقابة على النشاط الانتخابي والمنازعات ذات الصلة به الى القضاء، كدليل على ضمان حصول انتخابات حرة وشفافة.

ثالثا- الاطار القانوني العام لحماية حقوق الانسان

٢٥- يجدر التذكير بأن جمهورية السنغال، لدى انضمامها الى السيادة الدولية، قد اختارت على نحو لا رجعة فيه، سيادة القانون، باعتبارها الأساس الذي يقوم عليه نظام الدولة، وكذلك سيادة حقوق الانسان الأساسية، كما حددها الاعلان العالمي لحقوق الانسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. ولهذا السبب، بدأت في انشاء المؤسسات العامة الديمقراطية، القائمة على الفصل بين السلطات واستقلال القضاء بالنسبة الى السلطتين العامتين الآخرين.

٢٦- وعلى الصعيد الدولي، تجلى هذا الخيار، بادئ ذي بدء، في رسالة موجهة من رئيس الدولة الى الأمانة العامة للأمم المتحدة في ٩ أيار/مايو ١٩٦٣، حيث اعترفت جمهورية السنغال منذ ذلك الحين بأنها ملزمة بجميع الاتفاقيات السابقة التي جرت في مجال تعزيز وحماية حقوق الانسان، وذلك وفقا لمبدأ خلافة الدول، بين الدولة الفرنسية والدولة السنغالية الجديدة.

٢٧- وبعد ذلك، شاركت السنغال مشاركة هامة في إعداد واعتماد صكوك دولية أخرى من هذا النوع. وهي، حتى يومنا هذا، طرف في: ١٩ صكا دوليا للأمم المتحدة؛ و٣٤ اتفاقية دولية لمنظمة العمل الدولية؛ واتفاقية دولية لليونسكو؛ وأربع اتفاقيات دولية بشأن القانون الإنساني وبروتوكولاتها؛ واتفاقيتين دوليتين لمنظمة الوحدة الافريقية.

٢٨- وفيما يتعلق بالمكانة التي تحتلها هذه الصكوك الدولية لحقوق الانسان في التنظيم القانوني السنغالي، تجدر الإشارة الى أن هذه الصكوك تمثل جزءاً لا يتجزأ من القانون الوضعي في بلادنا وفقاً للأحكام ذات الصلة م المادة ٧٩ من الدستور التي تقدّم الالتزامات الدولية على القوانين الوطنية. ولهذا السبب، يسلمّ الفقه القضائي بجواز الاحتجاج بجميع الصكوك الدولية أمام القضاء، وتطبق المحاكم هذه الصكوك باعتبارها قانوناً وطنياً.

٢٩- وفيما يتعلق بضمان الحقوق الأساسية التي تعترف بها هذه الصكوك الدولية، تجدر الإشارة الى ان هذه المهمة تقع في المقام الأول على عاتق القضاة بموجب الأحكام ذات الصلة من المادة ٨١ من الدستور السنغالي. وعلى الصعيد الاداري، يقوم بتأمين هذا الضمان وسيط الجمهورية، الذي تتمثل مهمته في تذكير السلطة التنفيذية بواجبها في مراعاة القانون الوطني من خلال مراعاة حقوق الانسان الأساسية.

٣٠- والضمان ذاته لحقوق الانسان مؤمّن أيضاً على مستوى السلطة التشريعية، أمينة السيادة الوطنية، من خلال لجان التحقيق البرلمانية والأسئلة المكتوبة أو الشفهية الموجهة الى السلطة التنفيذية.

٣١- وفي دولة تقوم على سيادة القانون مثل السنغال، يحق لأي فرد يشعر أنه ضحية فعل إجرامي سبب ضرراً ما له، اللجوء الى المحاكم المختصة. وتنظر هذه الأخيرة في الشكوى وتبت في الجبر المناسب، من خلال التعويضات. ويجوز لها أيضاً أن تأمر بالغاء الأعمال الادارية التي تنتهك حقوق الانسان. وأخيراً، يحق لضحايا الأحكام التعسفية الحصول على تعويض ويمكن رد الاعتبار اليهم.

٣٢- وضمان حقوق الانسان الأساسية يتحقق أيضاً من خلال الرقابة التي تمارسها المنظمات غير الحكومية على السلطات العامة. ويوجد في السنغال نحو اثنتي عشرة منظمة من المنظمات غير الحكومية تركز أنشطتها حصراً للمسائل المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الانسان وتمارس هذه الأنشطة بحرية. والدليل على ذلك عدد الملفات التي فتحت بمبادرة منها في آليات المراقبة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة بشأن حالات إنتهاك حقوق الإنسان التي يزعم أنها وقعت في السنغال خلال السنوات الأخيرة (حادث كازامانس).

٣٣- وأخيراً، ينبغي الإشارة الى وجود اللجنة السنغالية لحقوق الانسان منذ عام ١٩٦٥، وهي هيئة مكونة من ممثلي عدد من الوزارات ومكلّفة بمساعدة الحكومة في وضع وتنسيق سياستها في ميدان حقوق الانسان. ولا يفوت هذه اللجنة أيضاً استرعاء نظر السلطات العامة الى حالات انتهاك حقوق الانسان.

رابعا - الاعلام والاعلان

٣٤- تقوم وسائط الاعلام العامة والخاصة بعمليات تعميم وتبسيط واسعة النطاق للصكوك الدولية، ومنها الشريعة الدولية لحقوق الانسان والاتفاقيات الدولية الأخرى الخاصة بحقوق الانسان، دون ترجمتها الى اللغات الوطنية، باستثناء اتفاقية حقوق الطفل التي تُرجمت الى ثلاث لغات وطنية بفضل مساعدة منظمة الأمم المتحدة للطفولة. وترجم هذه الصكوك شفويّاً الى اللغات الوطنية خلال المؤتمرات العامة التي تعقدتها المنظمات غير الحكومية واللجنة السنغالية لحقوق الانسان.

٣٥- وفيما يتعلق بصياغة التقارير الدورية المتعلقة بتنفيذ الصكوك الدولية في السنغال، تقع هذه المهمة على عاتق فريق عامل مشترك بين الوزارات موضوع تحت اشراف وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية وشؤون السنغاليين في الخارج.

- - - - -